المؤجر والمستأجر.. مشكلة مزمنة!

بغياب القانون.. تنعدم الإنسانية عند كثير من الملاك

• بين المؤجر والمستأجر.. علاقة واضحة تحكمها مفارقات مزعجة ومظاهر قدرة ظلم الإنسان القوي لأخيه الإنسان الضعيف.. وبعيداً عن قوانين مجلس النواب أو أي شيء آخر يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التوازن العادل.. يبدو أنها ستظل- أي العلاقة- الأمر الواقع بين الطرفين..

المؤجر والمستأجر.. الأول له زيارات ترحيب، تهديد ووعيد، ومشروعية شروط وزيادات استثنائية..

أما الأخير «المستأجر» فله أساليب مداراة وهروب ووعود لآخر الشهر الذي ليس له آخر.. قوانين شخصية هي المعمول بها.. فيما من الغرابة وكوميدية المأساة الكثير وبعيداً عن أي قانون.

تحقيق/ نجيب شجاع الدين

لتزايد الطلب على بيت للإيجار.. يتمكن المالك من الانفراد بوضع قائمة الشروط التي يريد إملاءها على المؤجر المغلوب على أمره.. خاصة ان العملية لاتخضع في الغالب لعقود موقعة يمكن الرجوع إليها في حال حدث أي خلاف أو اختلاف في وجهات النظر نحو بوابة الخروج أو اقفال المؤجر على الباب..

من أغرب ما وجدناه في هذا التحقيق عن العلاقة بين المؤجر والمستاجر قول الاخ عبدالقادر الكحلاني: أنه وبعد خروجه السريع من منزل وضع له المؤجر مهلة أسبوعين مع تقديم دعوة حضور زفاف نجليه ودخولهما منزله- سابقاً- اضطر سريعاً لاستئجار منزل مجاور أغلى وليس أحلى ومع هذا يشكو عبدالقادر: لم يمض سوى أسبوع حتى حرم منزله الجديد من نعمة الضوء ودخول الشمس كل صباح.. بحجة ان لديه أبناء شباباً، وهذا يحد من حرية عائلة المؤجر في الخروج كل صباح إلى حوش المنزل الممر الرئيسي للدخول والخروج.. لهذا السبب فقط أصبح عبدالقادر يعيش على ضوء القنديل في كل وقت.

عبث

○ ثمة مؤجر آخر توحي تصرفاته بأنه من أنصار حماية البيئة والشعارات التوعوية المتعلقة بضرورة ترشيد استخدام المياه والكهرباء.. وأكثر.. عندما تدق الساعة الثانية عشرة ليلاً.. يقوم بإطفاء الكهرباء عن الشقق الأربع المؤجرة.. وفي حال السؤال عن السبب.. يرد عليهم بصراخه التوعوي (يكفي أكثر من هذا عبث)..

الحال نفسه ينطبق على الماء.. حيث يقوم المالك بتعبئة خزان صغير للأربع الشقق من أنبوبة المشروع وشرطه المعروف الاقتصاد واستهلاك هذا الخزان حتى نهاية الشهر وإلاّ فإنهم يتحملون مسئولية البحث عن مصادر الحصول على (وايت).

بين الهجري والميلادي

○ أما أحدهم فقام بدون سابق انذار بفرض ألف ريال شهرياً على المنازل المؤجرة التي يملكها وذلك لأن الحارة ابتداءً من نفس الفترة أصبح فيها شبكة مجاري..

بينما يروي الأخ حبيب مشكلته مع أحد المؤجرين قائلاً: رغم طيبته وتعاونه فإنه لايستطيع حساب الأيام والشهور إلاّ بالهجري وليس بالميلادي وفي كل مرة نخوض معمعة لابد أن يسمع بها الجميع.. يا حاج اليوم ٢٤ في الشهر باقي ٦ أيام للمعاشات.. فيقول: لا بل اليوم واحد ربيع ثاني أول الشهر حاسبني.. وهكذا..

للبيوت حرمات.. ماعدا المؤجرة

○ في الساعة السابعة صباحاً.. فوجئ الأخ سليم باحدهم يناديه متهماً إياه بالهروب وقد فتح باب الشقة بمفتاح صائحاً بغضب: «أين أنت!! الدعمة ما تعجبنيش سلم الايجار».. فما كان منه إلاّ أن خرج إلى هذا الشخص وطرده (عيب استحي على نفسك.. اخرج من بيتي).

المؤجر بدوره استغرب من تصرف سليم الهمجي تجاهه فرد عليه (هذا بيتي.. مش بيت..... اليوم تنقل من بيتي» مستأجرين «آخر زمن» لازم نحرق جرس الباب حتى يسلموا الايجار.. هكذا يقول سليم: سواءً أكان هناك قانون أم لم يوجد فالمعروف شرعاً وعادةً وتقاليد أن للبيوت حرمات لايحق لأحد دخولها دون استئذان فما بالك إذا كان هذا الشخص غريباً ويمتلك مفاتيح منزلك.. إنه صاحب البيت «المؤجر».

بلا أولاد

○ وفي ظل غياب القانون تنعدم الإنسانية عند كثير من المؤجرين حيث تكون تصرفاتهم وفقاً للرغبة وتلبية للأهواء.. ومنها اخراج مستاجر من السكن الذي لم يدخله بعد.. حيث اشترط المؤجر على المستأجر ان يكون بدون أولاد وعندما سمع المستاجر الشرط أخذه من باب تشدد المؤجر أو «الزبجة» وحينها أتى بزوجته من القرية وطفلته التي لم تتجاوز السنتين.. فوجئ صبيحة إغفاءة تعب الرحلة بالقرع الشديد على الباب.. فتح وإذا بوابل الكلمات «هه قلت ماعندك أولاد وهذي البنية ماهي.. باتزيد ألفين فوق الايجار يا تخرج من بيتي»؟!!.. وهكذا تتجسد المأساة والمعاناة لمن كتب عليه «الاستئجار» في حياته وهم الأغلبية ومن طبقة محدودي الدخل إنْ لم يكن معدوميه تماماً، فهذا صالح الذي قدم إلى الأمانة مع أسرته المكونة من ثلاثة أفراد.. فقر شديد إلاّ ما تيسر من دريئه عن طريق العمل على عربية يد «صالح».. استأجر بدروماً بمبلغ يسير لاتسكنه المواشي..

ولأن عداد الماء والكهرباء مرتبط بالست الشقق التي تقبع فوق رؤوس أسرة صالح الذي فوجئ بحساب الماء والكهرباء تقارب المبلغ الذي استأجر به.. صاح وناح وهو يستجدي صاحب البيت أن يعفيه.. «أنا مابش معي ثلاجة ولا سخان ولا عصارة ولا تلفزيون ولا غسالة ولا.. ولا..» كل هذا التوسل والمؤجر معصوب الضمير.

اعرفه صورة

○ ليس المؤجرون جميعهم بهذه الصورة وإنما قد يكون العكس.. يقول الأخ علي الغيل: نحن نتعامل مع المؤجرين بكل طيبة واحترام طالما يحافظون على المنزل ويدفعون الايجار شهرياً دون مماطلة أو تراكم متأخرات الفواتير..

وأضاف: من الصعب تأجيل تسليم الايجار إلى الشهر القادم لأننا نعلم برداءة الأحوال المادية للموظفين المستأجرين.. فتأخير الايجار يعني أنه لن يدفع.. ومع هذا فإننا نتسامح مع البعض إذا كان لديه ظروف مثل تعرضه لحادث أو أحد ابنائه.. وذلك يحدث نادراً، وعن أغرب موقف صادفه في حياة الايجار قال: كان ذلك منذ خمس سنوات إذ استغل المؤجر فرصة غيابي لأداء فريضة الحج وقام بالهرب آخذاً معه أبواب غرف الشقة ونزع المغاسل ومفاتيح المياه ومربعات الكهرباء حتى الجيران لم يشعروا به ولم يكن بيننا أي عقد (اعرفه صورة).

مستثمر..

○ أما الحاج ناصر فيبرر تعامله بلا رحمة مع المستأجر موضحاً «أنا مستثمر وليس رعاية اجتماعية» هناك ألف شخص يتمنى السكن في هذا البيت، ويعرض عليَّ مبلغاً أكبر.. وبخصوص الايجار هناك ناس تدفع بدون كلام وفي ناس أعوذ بالله بعضهم يموت أبوه واخوه وأمه كل شهر يعني مستعد يدفن كل افراد عائلته مرة واحدة من أجل مسامحته عن دفع الايجار.

عقود صورية

○ منذ اقرار مجلس النواب لقانون ينظم العلاقة بين المؤجر والمستاجر لم تتغير المشكلة، فهل يعود السبب للقانون نفسه.. يوضح الأخ سنان العجي مقرر اللجنة الدستورية بمجلس النواب ان القانون جيد ومنصف للطرفين وقد راعى المؤجر والمستأجر في الوقت نفسه، فإذا ما طُبِّق بالشكل الصحيح سيحل كثيراً من الاشكالات.

ونصح العجي بضرورة ان يكون هناك عقد بين المؤجر والمستاجر يكتب عبر المكاتب العقارية حتى يعرف الطرفان مالهما وما عليهما ويبتعدا عن العقود الصورية.

أما إذا لم يطبق القانون فسنظل في الاشكالية ذاتها وحينها سنجد أننا متعودون على العرف القانوني وليس القانون وطبعاً قد يكون في القانون بعض الصعوبات أو العيوب- والكمال لله- وهذا ممكن أن يخضع في أي وقت للتعديل إذا استدعت الضرورة وفرضت الحاجة.

مؤكداً على ضرورة تنفيذ القانون على الواقع واخراجه إلى النور..

وأضاف: اعتقد جازماً أنه سيحل كثيراً من القضايا والاشكاليات وسيسد كثيراً من النوافذ والثغرات التي يتخذها الآن أحد الطرفين ضد الآخر.

القانون والاقتصاد الحر

○ أما المحامي القانوني أحمد الأبيض فيقول إنه غير صحيح أن قانون الايجارات جاء لمصلحة مالكي العقارات.. مؤكداً ان هذا القانون قد جاء متوازناً في رسم العلاقة بين طرفي عقد الايجار لكنه أشار إلى ملاحظات أو نقاط لم يتضمنها القانون منها: كان على المشرع أن يضع كثيراً من المميزات للمستثمرين في المجال العقاري خاصة أولئك المستثمرين الذين يقومون ببناء المدن السكنية سواءً لبيعها أو لتأجيرها حتى يقبل المستثمرون على الاستثمار في المجال العقاري وبلادنا في حاجة ماسة إلى ذلك النوع من الاستثمار.. لافتاً في الوقت نفسه إلى أن القانون الحالي نظر إلى مالكي العقارات المعدة للايجار بنظرة ضيقة وكأنه خاص بأصحاب البيوت والعمارات المحدودة ولم ينظر إلى الأمر بشكل مستقبلي أشمل وأوسع كما أنه لم يكن من الضروري إصدار قانون لتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر لأن القانون المدني هو قانون شامل لجميع العقود والمعاملات ومن ضمنها عقد الاجارة وهي أنواع، وعوضاً عن إصدار القانون كان بالإمكان تعديل الفصل الخاص بأحكام الايجارات في القانون المدني. وعند سؤالنا لماذا لم ينظم القانون أسعار الايجارات أوضح أنه من الصعب ان ينظم القانون ذلك كون الأمر يخضع للاقتصاد الحر ومبدأ العرض والطلب..

وفي الأخير إذا كان هناك من يعتقد أن قانون الايجارات لمجلس النواب قد جاء لمصلحة مالكي العقارات فإن احكام الاجارة في القانون تظل هي المهيمنة والمرجعية للقانون الجديد.

تعليق حول قانون تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر

○ المحامي علي أحمد العاصمي: القانون لم ينظم العلاقة بين المؤجر والمستاجر بصفة كاملة بل ظل قاصراً إضافة إلى وجود التعارض بين قانون تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وأحكام الايجار في القانون المدني وجعل الاستناد معلقاً بينهما، ونذكر من ذلك القصور عدم تقنين أحقية المؤجر في طلب إخلاء العين المؤجرة للاستغلال الشخصي، فلم يتطرق لذلك قانون تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ولا في القانون المدني، ونضيف إلى ذلك أنه وبالرغم من أن القضايا الايجارية قضايا مستعجلة إلاّ أن القانون أغفل ذلك وقضايا الايجار أمام المحاكم تطول لسنوات واقترح إنشاء قسم خاص بقضايا الايجار وقاض مختص بذلك في كل محكمة. ولا ننسى مسألة التعويض للمتضرر سواءً المؤجر أو المستأجر فلم يتطرق إليها القانون وجعل ذلك تقديراً اختيارياً للقاضي.. ذلك جزء يسير مما لاحظناه في القانون ومن خلال التطبيق العملي لقضايا الايجار في المحاكم، وهناك ملاحظات كثيرة لايتسع المقام لذكرها وتحتاج إلى كتاب شرح للقانون ولتعارضه مع القوانين الأخرى والنقاط الايجابية والسلبية فيه.

من شروط بعض المؤجرين:

أن يكون المستأجر بدون أطفال والخلود للنوم قبل منتصف الليل..

والا..

• في الشركات الأمنية الخاصة ثمة غياب واضح للقانون أو اللوائح المنظمة لعملها وعوامل أخرى فرضتها الحاجة تثير استفهامات كثيرة.. مئات الموظفين أكدوا امتهانهم واستغلال فاقتهم من قبل المعنيين في هذه الشركات دون وازع من دين أو رقابة من ضمير لا أو لائحة ما، تحفظ لهم حقوقهم.. عملاء يشكون عدم التزام بعض الشركات الأمنية بالعقود المبرمة معها.. ومؤسسة التأمين تؤكد تهرب الشركات المعنية من التأمين.. وتفاصيل أخرى تطرحها «الميثاق» أمام الجهات المسئولة..

الشركات الأمنية الخاصة

إخلالٌ بالعقود.. واستغلالٌ للجنود

تحقيق/ توفيق الشرعبي- بليغ الحطابي

○ خليل دفعت به الظروف إلى أن يقضي ثمان ساعات قابلة للزيادة أمام أحد المحلات حارساً يتبع شركة أمنية ولكن بمقابل ١٢ ألف ريال فقط قابلة للاستقطاع.. ويؤكد أنه يعول أسرة اعتماداً على هذا الراتب بعد أن صعب عليه إيجاد عمل آخر.. لكن ١٢ ألفاً لا تفي بحق المواصلات؟! كما يقول، مضيفاً «خيرة الله».. كلمة مزجها خليل بتأوهات قاسية كافية لو أحست بها الجهات المعنية لزادت من مرتبات هؤلاء الشباب الذين ارتضوا بالقليل خيراً من التسكع في الشوارع ولأجبرت الشركات الأمنية الخاصة لأن تضع الحد الأدنى للمرتبات ما نص عليه قانون العمل.. قانون العمل- وإن كان غير مفعل- إلاّ أنه انتصر للعامل فمواده وبالأخص المادة «٥٧» اعطت للعامل بدلاً قدره «١٥٪» من الأجر الأساسي إضافة إلى ما سيتحق من أجر عن ساعات العمل العادية عندما يكون العمل ليلاً، ولكن عمال الشركات الأمنية يظلون الأكثر بُعداً وابتعاداً عن عدالة هذا القانون.

تضاءلت حد الاستغلال

○ خليل الذي وجدته يقرأ كتاباً قال: إنه مقرر عليه في الجامعة- تمنى لو أنهم ينقلون عمله إلى إحدى الشركات النفطية ليحرس فيها لأن الراتب هناك بـ(٣٠ ألف ريال).. هذا الكلام أكده ضابط أمن إحدى الشركات النفطية العاملة في بلادنا: إن الحارس لدينا -والذي يتم طلبه من الشركات الأمنية الخاصة- يصرف له ما بين (١٠٠-١٥٠) دولاراً رغم أن الشركة النفطية تدفع (٥٠٠) دولار لكل حارس..

اربعون حارساً.. حتى إشعار آخر!!

○ راغب هو الآخر أكمل دراسته الثانوية وقطع المسافات والمحافظات ليصل إلى أمانة العاصمة والتحق بإحدى الشركات الأمنية التي طرحته تحت التدريب وبراتب ٥ آلاف ريال.. لكنه عانى وصبر حتى تم قبوله ورفعوا راتبه إلى ١٣ ألف ريال، وذهب مع زملاء له للعمل حارساً في إحدى الوكالات الاستثمارية- بحد قوله- كانوا أربعين حارساً واستمروا في العمل قرابة شهر.. وفي أحد الأيام سأله ضابط أمن الوكالة عن رواتبهم أجاب أحدهم ١٣ ألف ريال.. وقد فوجئ الضابط لأنه يعرف أن وكالته تدفع لكل واحد إلى الشركة الأمنية ٣٠٠ دولار.. حينها طالبت الوكالة من الشركة الأمنية رفع مرتبات الحراس إلى ٢٠ ألف ريال كحد أدنى، لكن الشركة الأمنية رفضت- والكلام مازال لراغب- ماجعل الوكالة تستغني عن خدمة الشركة الأمنية تلك وتعاملت مع أمنية أخرى اتجه الأربعون إلى شركتهم الأمنية «الجشعة» وظلوا أسبوعاً يترددون عليها علها تجد لهم عملاً آخر وحين لم تجد طلبت منهم عدم المجيئ حتى إشعار آخر تستغلهم من خلالها بطريقة تدل على أن لارقيب أو حسيب عليها..

لا دخل «للعمل» بها!

○ ياسين عبده سعيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لقطاع القوى العاملة أكد أنه لا علاقة لوزارته بهذه الشركات ولا حتى بموظفيها وعمالها..

وأفاد ان الوزارة لم تعطهم أية تراخيص ولا تعلم حتى بشأن هذه الشركات.. وحين سألناه عن وضع العاملين فيها وما يتعرضون له من ظلم واستغلال وانتهاك لقانون العمل قال ياسين: يفترض أن يكون هناك لائحة تنظم ذلك سواءً في وزارة العمل أو وزارة الداخلية كون المسائل الأمنية تتلعق بها..

لا تلتزم بالاتفاق

○ صاحب شركة استثمارية في مجال السفريات- نحتفظ باسمه واسم شركته- أكد عشوائية الشركات الأمنية وان أغلبيتها لاتلتزم بالعقود الموقعة معها بخصوص توفير الحماية والأمن.. بالرغم من التزامه بدفع المبلغ المتفق عليه شهرياً.. وقال إنها تغير .... بين الحين والآخر، كما أن غالباً ما يكون اختيارهم للحارس دون التدريب المطلوب واللازم.

وأضاف: ان شركته تدفع بالدولار أي ما بين ٢٠٠-٣٠٠ دولار حسب الشركات الأمنية لكل حارس إلاّ أننا نسمع من الحرس أن الشركات لاتدفع لهم إلاّ مبالغ زهيدة ورمزية..

شركات مهمة!!

وثمة ما يثير أكثر من سؤال حول هذه الشركات الأمنية وعمالها.. فقانون العمل يتطلب معلومات عن كل عامل وموظف وما يحتاجه هذا العامل من احتياجات لازمة ضد المخاطر والاضرار كالحرارة والرطوبة والبرودة وغيرها.. وهذا ما ورد فعلاً في المادة (١٢٢) من القانون.. لكننا أمام حالة تفتقر الى الضروريات «التدريب والاستحقاقات».. محمد عبدالله أحد الحراس يقول: «لايتم تدريبنا بالشكل المطلوب حتى نستطيع أن نؤدي المهمة الموكلة إلينا بأكمل وجه، الشركة التي أعمل فيها أصبحت مجرد وسيلة للتعسف والاستغلال وطلبة الله من فوق ظهورنا وسهرنا».

التهرب من التأمين!

○ غياب القانون أو اللائحة الخاصة بتنظيم عمل الأمينة الشركات سببه أنها خاصة حسب عبدالقوي الشرعبي مدير أقدم شركة أمنية خاصة في اليمن والذي أكد أن الترخيص تختص به وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الداخلية.. وعن التساؤل ماذا لو أصيب أحد الحراس أو واجه مشكلة ما وهل هناك تأمين له؟.. قال عبدالقوي: بالتأكيد إذا كانت إصابة عمل فالشركة تقوم بالواجب.. ونحن نؤمن موظفينا..

أحمد صالح سيف رئيس المؤسسة العامة للتأمينات أكد بأن هناك شركات أمنية خاصة تؤمن ولكن لبعض موظفيها فقط.. هذه الشركات كثيراً ما تتهرب من التأمين.. ونحن نعطي كل الشركات الخاصة مهلة ونستمر في التأكيد على ضرورة التأمين- وللأسف- التجاهل والتهرب موجود.. ويضيف نحن سنقوم بالتفتيش الميداني وهذا بالطبع تنفيذاً للقانون الذي نص على أن التأمين إجباري.. ومن خلالكم أدعو الشركات أياً كانت إلى المبادرة بالتأمين لموظفيها من أجل توفير الاستقرار والطمأنينة لأسرهم ما لم فسنصل معها- أي الشركات- إلى القضاء.

طريق الحسينية-ذمار مرة أخرى:

«العماري» يرد.. و«الميثاق» تعقب

الاخ رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» المحترم

تحية طيبة وبعد..

عملاً بحق التصحيح والرد استناداً الى المواد ٦٠ - ٦١-٦٢ ٦٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ٩٠م بشأن قانون الصحف والمطبوعات ارجو نشر الرد المبين ادناه على اقحامي في التحقيق الصحفي، وما نسب اليَّ من اقوال نشرتها صحيفتكم العدد (١٣٤٩) بتاريخ ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٧م الصفحة الرابعة الخاص بمشروع طريق ذمار- الحسينية الذي أجراه الاخ منصور الغدره وذلك كالتالي :

- استغرب من اقحامي في ذلك التحقيق الصحفي، وأنفي تماماً ما نسب اليَّ من أقوال جملة وتفصيلاً رغم ان الصحفي لم يطلب مني إجراء حوار صحفي، ولم أجر أي حوار صحفي معه ولم ألتق به أو أحضر لقائه برئيس الشركة التي أعمل بها، وكلما جرى هو ان رئيس الشركة اتصل بي وأنا في اجازة اقضيها في مدينة عدن، وأعطاني رقم هاتف سيار لاتصل به واستفسر منه عما يريده فاتصلت وأجابني الاخ منصور الذي أبلغني بأنه من صحيفة «الميثاق» ويجري تحقيقاً صحفياً حول مشروع طريق مع الاطراف ذوي العلاقة، الوزارة ومحافظ ذمار والمقاول وانه ذهب للقاء الدكتور عبدالحكيم صوفان فأحاله الى شريكه رئيس شركة نوراك التركية، وقال بأنه يرغب بإجراء حوار معه، فأبلغت رئيس الشركة وحدد له موعداً وأبلغته بذلك، وشرحت له عنوان مقر الشركة وكل ذلك تم عبر الهاتف.

وعليه فإنني أُحمّل الصحيفة المسئولية الكاملة عن اقحامي في ذلك التحقيق الصحفي، وما نشر فيه منسوب اليَّ خلافاً لقانون الصحافة والمطبوعات، وهو مايعد انتهاكاً لحقوقي وحريتي الشخصية، وأحتفظ بحقي الكامل باللجوء الى القضاء عما لحقني من الضرار مادياً ومعنوياً وتأثر علاقاتي مع الغير سلباً بسبب ذلك.

شاكراً لكم..

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير..

اخوكم/ م. عبدالعزيز العماري

تعقيب

«العماري».. تعدد الوجوه وتعدد اللسان.. لكن المصلحة واحدة

■ عبدالعزيز العماري هاج وماج عندما قرأ كلامه في الصحيفة وقد هاتفني ظهر الاثنين - يوم الاصدار - محاولاً التملص ونفي كلامه المنشور في الصحيفة، وحينما أكدت له انه كلامه ولم نضف عليه طلب الاستماع الى كاسيت التسجيل وهذا يدحض عدم علمه بأن كلامه مسجل وضمن التحقيق الصحفي.

وصباح الأربعاء جاء عبدالعزيز العماري الى الصحيفة ومعه رئيس شركة نوراك التركية وشخص ثالث قيل انه مهندس المشروع، واستمع الجميع الى كلام عبدالعزيز العماري المسجل في الكاسيت، وسخروا من انكار العماري لكلامه..

وقبل ان ينصرف أصر العماري على أن لديه رداً.. مترجياً عدم التعقيب عليه.. وقد أوضحنا له بأنه: لايمكن تكذيب أنفسنا مادام وهو كلامك وقد استمعت إليه.. استجابة لطلبه قمنا بنشر الرد رغم عدم أهميته، مع الاعتذار لعدم تحقيق طلبه الآخر بالامتناع عن التعقيب وقد يدفعنا إصراره على النفي الى انزال كلامه بصوته وصورته على موقع الصحيفة ان لم يقتنع بأن «الميثاق» لاتدافع عن السلبيات.

■ المحرر